

لماذا تريد أميركا

عرقلة الانتخابات السورية؟

سندرا علوش

طالما أظهرت الولايات الأميركية المتحدة صلفاً في الحديث عن «ديمقراطيتها» وضرورة تطبيقها وتوجيه النصائح «الديمقراطية» إلى السوريين والحكومة السورية. لكن هذه الديمقراطية الأميركية التي أريد لها أن تكون النموذج الديمقراطي الأوسع لدول العالم جاءت بأربعة وأربعين رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، أشهرهم أبراهام لينكولن الذي حصل على مليون وثمان مئة وستة وستين ألفاً وأربعمئة واثنين وخمسين صوتاً (1,866,452) لا أكثر من أصل نحو اثنين وعشرين مليوناً، أي بنسبة لا تتجاوز 12%. أما فرانكلين روزفلت الذي انتخب لأربع دورات رئاسية متتالية فكانت أعلى نسبة تصويت له في دورته الثانية بنسبة 61% فحسب. بينما حقق جون كينيدي الفوز بفارق بسيط جداً على منافسه ريتشارد نيكسون. أما الرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما فكان لن انتخابات عام 2008 52.9% من المشاركين الذين بقوا أقل من 40%، علماً أن هذه الانتخابات سجلت أعلى نسبة مشاركة منذ ستينيات القرن الفائت.

في المقابل، تشهد الانتخابات السورية الأولى من نوعها في تاريخ سورية الحديث إقبالاً غير مسبوق داخل الأراضي السورية وخارجها، ويبدو ذلك جلياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمسيرات والاعتصامات والمحملات الإعلامية الانتخابية للمرشحين، إضافة إلى التقارير التي نشرتها أبرز الصحف ومراكز الأبحاث العالمية وتشير إلى أن السوريين لن يقاطعوا الانتخابات، بل على العكس هم أكثر رغبة في المشاركة والإدلاء بأصواتهم لدعم هذا التغيير الديمقراطي الفعلي وليكون قرارهم سوريا بامتياز.

لكن هذا التحول الجذري في الحياة السياسية السورية، الذي يمثل بداية حقيقية للحل السلمي لإنهاء الصراع في سورية ووجه بمنع إجراء الانتخابات الرئاسية السورية في السفارات السورية المنتشرة حول العالم. فهناك اثنتا عشرة دولة عربية لا تستضيف الانتخابات، إما بسبب إغلاق السفارات السورية فيها مثل السعودية وقطر والكويت وتونس وليبيا ومصر والمغرب، أو لعدم وجود تمثيل دبلوماسي فيها أساساً مثل فلسطين والصومال وجيبوتي وجزر القمر، أو بسبب رفضها إقامة الانتخابات على أراضيها مثل الإمارات العربية المتحدة أو الأردن الذي طرد منه السفير السوري قبل يوم من الموعد المحدد للانتخابات في الخارج بحجة وأمية، فإذا كانت الحكومة الأردنية غير راضية عن تصريحات السفير السوري كان في إمكانها اتخاذ هذا الإجراء في حقه في وقت سابق، لكن التوقيت أظهر الأمر كأن كلمة السر الأميركية نطقت لمنع الانتخابات السورية حيث تستطيع إلى ذلك سبباً. فالولايات المتحدة الأميركية لم تكف بمنع إجراء الانتخابات على أراضيها بحجة إغلاق السفارة السورية، بل حدثت حذوها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وأستراليا واليونان. هذه الإجراءات المانعة والرافضة إجراء الانتخابات السورية تدل على عدم قدرة المعارضة السورية والدول الداعمة لها بكل ما حشدته إعلامياً وميدانياً لكسب أصوات السوريين المقيمين في تلك الدول، ولو كانت قراءتهم للواقع واستطلاعات الرأي أجرتها حيث الصحف ومراكز الأبحاث تعطيهم النتائج التي يرغبون فيها لمسمحت السفارات السورية بإجراء الانتخابات، وعندئذ لن تكون هناك نسبة مشاركة سورية اغتريابية فيها، ويتأكد ما كان أعلنه قادة تلك الدول من أن الرئيس السوري بشار الأسد فقد شرعيته فعلاً. لكن التوقعات كانت على عكس ما تشتهي السفن الغربية وحلم ما تبقى من المعارضة السورية بمقاطعة واسعة للانتخابات قد ولي إلى غير رجعة، خاصة بعدما أتته السوريين العالم بمشاركتهم في الانتخابات الرئاسية بكتافة غير مسبوق في لبنان والعراق، الأمر الذي حسم المشهد بالنسبة إلى الأميركي، إذ أدرك أن لا مكان للألعاب الديمقراطية التي يحترفها ساستهم. فالسوريون رغم ما دبر لهم ورغم المعاناة والتشرد وحرقة ضيق الوطن والعنصرية التي قبلوا بها خارج وطنهم استطاعوا أن يشكلوا وعياً عاماً جمعياً يمثل كتلة سورية وطنية ذات تجربة وخبرة. كما أن الحس بالمسؤولية حيال وطنهم اقترن بالحاجة إلى دولة المؤسسات والقانون، فمهما كانت مأخذهم عليها تبقى أفضل ألف مرة من اللادولة واللامؤسسات واللاقانون، فكيف إذا كان المعروض عليهم هو اللاوطن؟!

ما حصل هو تعبير عن نضج التجربة السورية لطى صفحة الأزمة وهو رسالة نموذجية من حيث لا مكان للتأويل أو التخمين عما يريد السوريون الذين قالوا: «نريد دولتنا». مما لم يترك مجالاً للشك في أن سورية دخلت فعلياً عصر ديمقراطياً جديداً عنوانه «القرار المستقل» وتوفّق فكرة الدولة الوطنية على العصبية المدمرة على أساس طائفي ومذهبي التي نهشت لحم المنطقة، ويبدو أن بداية أهلها تتم من سورية التي استعصمت على التقهيط.

باسيل طالب أوغلو بالتدخل لإطلاق المخطوفين في سورية



باسيل وتظاهرة الألمانى

(اللاتي ونهرا)

طالب وزير الخارجية والمغتربين نظيره التركي داود أوغلو، بالتدخل لإطلاق سراح المخطوفين في سورية الطرانيين يوحنا ابراهيم ويولس اليازجي والمصور سمير كساب وذلك أثناء اجتماعهما أمس في الجزائر على هامش مؤتمر حركة دول عدم الانحياز. ووعد أوغلو باسيل بالعمل سريعاً من أجل عودتهم سالمين. وفي هذا الإطار، واصل الوزير باسيل زيارته الجزائر، وأقام سفير لبنان غسان المعلم حفل استقبال على شرفه حضره أبناء الجالية وطواقم السفارة. وأشار باسيل إلى أن «الإمكانات الضخمة والطاقة الاستثنائية التي يملكها المغتربون اللبنانيون، وكفيلة بانهاض لبنان، وهي الدافع لاستمراره في دعم كل ما يواجهه، خصوصاً أخيراً مع وجود أعداد كبيرة من النازحين السوريين توازي نصف عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان». وأضاف: «على رغم الحروب الداخلية والخارجية التي مرت علينا، إضافة إلى كل أشكال الاعتداءات التي قرّارنا السياسي والاقتصادي لإرضاء واقتصادنا والخلل الاجتماعي، وكلها أمور لا يستطيع بلد صغير مثل لبنان لديه ثروات وإمكانات محدودة أن يحتملها، ولكننا استطعنا تحطيم تلك الصعوبات». وقال: «لدينا قدرة احتمال هائلة، وأمل بأن نستطيع جمع كل طاقاتها بما يخدم لبنان واستقراره، وسالته، لأنه من المؤسف أن يهتز هذا النموذج، علماً أنه اليوم في خطر جديد يتمثل بالنزوح السوري، وهو أمر غير اعتيادي، إذ لدينا حالياً 275 ألف طالب سوري في المدارس اللبنانية، من المتوقع أن يضاف إليهم 400 ألف في العام المقبل. هذا أمر لا قدرة لنا على تحمله، في الوقت الذي نطمح إلى فتح مدارس للبنانيين المنتشرين في الخارج تساعدهم على استمرار تواصلهم مع بلدنا ولقائهم الأم». وتطرق وزير الخارجية إلى «الإمكانات التي يمكن أن يقدمها اللبناني إلى العالم بديع فيها، من خدمات استشارية وقانونية وطبية وأكاديمية وتعليمية وهندسية وفنية وسياحية وقطاع المطاعم والفنادق والأزياء والمجوهرات والاتصالات»، مشيراً إلى أن «على وزارة الخارجية أن تسعى من أجل تأمين الاستثمارات الخارجية، هذا ما يسمى هجرة، إنما فتح أسواق جديدة لتسويق وتصدير منتجاتنا وانبعاث اقتصادنا». ورأى باسيل أن «هناك أفكاراً بسيطة نستطيع من خلالها الاستفادة من قدرات شعبنا الهائلة،

تهويل البعض بظلم أمني لا ينسجم والمعطيات الداخلية والخارجية قهوجي طمأن المرجعيات حول الوضع الأمني ولا خوف من انتكاسات

حسن سلامة

لجأ البعض في الفترة الأخيرة، تحديداً قبل انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان، إلى التخويف من الأذى الأمور في الداخل اللبناني نحو خلل في الوضع الأمني، خاصة إذا طال أمد الفراغ في رئاسة الجمهورية.

في المعطيات لدى مصادر سياسية ودبلوماسية أن في مثل هذا التخويف الكثير من التهويل للضغط على بعض الأطراف الداخلية كي تقبل بإجراء انتخابات الرئاسة «كيفما كان»، بحيث يمكن لهؤلاء، وتحديدًا فريق 14 آذار، إمرار انتخاب شخصية غير توافقيه سواء سمير جعجع أو أحد مرشحي هذا الفريق. وتلاحظ المصادر أن إطلاق هذه المخاوف، رغم أهمية الإسراع في انتخاب الرئيس الجديد لا ينطبق البتة على الواقع الداخلي الذي اتجه في الأسابيع الأخيرة نحو تثبيت الأمن وتوجيه ضربات حاسمة إلى المسار الرئاسي عن الوضع الإقليمي. وتشير المصادر إلى أن ثمة عوامل عديدة تمنع أي محاولات للخربطة الأمنية، أبرزها:

أولاً، ما تمكنت المقاومة والجيش السوري من إنجازه على صعيد ضرب الخلايا الإرهابية في المناطق السورية على طول الحدود مع لبنان، وبخاصة في منطقة القلمون، وتزامن ذلك مع إنجازات مماثلة حققتها استخبارات الجيش اللبناني في تفكيك

عشرات الشبكات الإرهابية وتوقيف الرؤوس الأمنية لهذه الشبكات، ما أدى إلى تراجع الأعمال الإرهابية بنسبة تصل إلى مئة في المئة، رغم المخاوف من بقاء خلايا إرهابية قد تسعى إلى القيام بأعمال مخلة بالأمن.

ثانياً، الغطاء السياسي الذي وفرته حكومة المصلحة الوطنية برئاسة تمام سلام للجيش والقوى الأمنية الأخرى كي تضرب بيد من حديد ليس شبكات الإرهاب فحسب، بل سائر المجموعات المسلحة التي كانت تعبت بأمن البلاد، والدليل نجاح الأجهزة الأمنية في تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس في البقاع وتوقيف معظم قادة المحاور وحتى الذين كانوا يحرصون على القتل ويدعمون الشبكات الإرهابية.

ثالثاً، توافر إرادة خارجية تدعم الاستقرار في لبنان، تظهت بوضوح في تقاطعات إقليمية. دولياً أدت إلى تشكيل حكومة سلام قبل فترة، وترجمت أيضاً بدعم الجيش اللبناني في تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس وحصول محاولات خارجية غير مكتملة لفصل المسار الرئاسي عن الوضع الإقليمي. وتشير المصادر إلى أن هذه المحاولات وإن كانت تحمل نواحي سلبية من خلال السعي إلى التمديد للرئيس السابق ميشال سليمان، إلا أنها تعبر في المقابل عن مسعى بعض الدول المعنية إلى إبقاء الاستقرار الداخلي وعدم انعكاس الفراغ في رئاسة الجمهورية على هذا الوضع. لذا ترى المصادر أنه بعد استحالة التمديد للرئيس سليمان تمت اتصالات من بعض

رفقاً بالمواقف العنصرية لـ14 آذار ضدّ السوريين

حردان يؤكد والراسي أهمية دور الأحزاب والشخصيات الوطنية في تحصين الوحدة

كما أعلنوا رفضهم «المواقف السلبية لبعض القوى اللبنانية التي منعت عن السوريين ممارسة حقهم في الانتخاب»، واعتبروا أن «هذا الموقف يكشف عن زيف تشدق الغرب واتباعه بالديمقراطية».

حقوق الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية السورية»، وأرأوا في هذا المشهد «تعبيراً حياً حقيقياً عن إرادة السوريين المتمسكين بدولتهم وللمتحققين حول جيشهم وقيادتهم في المواجهة ضدّ الإرهاب والتطرف».



حردان ومستقبل الراسي

نشاطات سياسية وأمنية



بو صعب والمدعي العام المالي



قهوجي مجتمعاً إلى ساسين ساسين (مديرية التوجيه)

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام وقاداً من جمعية تجار بيروت برئاسة نقولا شماس وعرض معه أبرز المواضيع والاهتمامات التي تشغل القطاع. ثم استقبل رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت الذي أطلع على سير عمل الشركة. ومن زوار السرايا، وفد من نقابة تجار الفاكهة والخضّر بالمفرق برئاسة النائب سهيل معبي الذي أشار إلى أن البحث تناول سبل تنفيذ السوق المركزي للخضّر والفاكهة بالمفرق. استقبل رئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس فؤاد السنهوري في مكتبه في بلس السفير التركي في لبنان إينان أوزليديز وبحفا في أوضاع لبنان والعلاقات الثنائية. استقبل وزير التربية والتعليم العالي إلياس بو صعب المدعي العام المالي القاضي علي ابراهيم الذي وضعه في أجواء الاستفسار الذي طلبه من رئاسة الجامعة اللبنانية، والذي يتعلق بعدد ساعات التعاقد في عدد من كليات الجامعة، مؤكداً أن «هذا الأمر ليس له أي علاقة بملف التفرغ كما أشيع في بعض وسائل الإعلام». استقبل وزير الصحة الدكتور زيارت زيارت المهجرين القاضي أليس شبيطني الصدوق المركزي للمهجرين، حيث التقت رئيسه العميد نقولا الهرير بمناسبة تعيينه رئيساً جديداً للصدوق. استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البريزة، النائب جوزيف معلوف والنائب جبران جبران العماد في البلاد، ثم استقبل المحامي

خفايا

نائب بقاعي يقول إن حزباً لبنانياً رئيسه مرشح للرئاسة تأخر كثيراً في مبادرته فتح حوار مع حزب لبناني فاعل ومؤثر في الساحتين الداخلية والإقليمية!

مرجع نيابي سابق يؤكد أنه كان مستعداً لدعم المرشح «القواتي» لو كان يتمتع بالموصفات نفسها التي يتمتع بها رئيس كتلت نيابي، معتبراً أن الأخير قادر على محاوره كل اللبنانيين بينما الأول ليس كذلك.

هل دخلنا الفراغ أم الشغور؟

د. أحمد ل.

تنصّ مقدمة الدستور اللبناني الفقرة «ج» على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية...، وهذا النصّ يعني أن لبنان اعتمد النظام البرلماني في تحديد صلاحيات السلطات وتوزيعها بين المؤسسات، أي أنه تبنى مبدأ الفصل بين السلطات إذ يمارس كل منها الاختصاص المطلوب منه والمهامّ الخاصة على عاتقه. فالدستور حدّد في نصوص صلاحيات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحدّد مهمّات كل منهما على حدة، ألاّ أنه لم يجعل هذا الفصل كاملاً وحاداً بل أوجد الأساليب المناسبة للتحاور بينهما لتحقيق الشفيع واحد هو مصلحة المواطنين والحرص على مصالح الشعب من النواحي كافة، وانطلاقاً من هذا المفهوم لمعنى اعتماد النظام البرلماني كأحد أساليب ممارسة السلطة، أقام النصّ توازناً بين السلطتين وأعطى كلاً منهما الصلاحيات التي تساعد في تحقيق الهدف العام من وجود السلطتين.

نصّت المادة 16 من الدستور على أن تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة هي مجلس النواب، فيما نصّت المادة 17 من الدستور على أن تتناوب السلطة الإشرافية بمجلس الوزراء الذي يتولاهما وفقاً لأحكام هذا الدستور.

إنّ السلطة الإشرافية هي من صلاحية مجلس الوزراء الذي يمارس هذه السلطة وفقاً للنصوص الدستورية الواردة في الفصل الرابع من الدستور وتحت عنوان «السلطة الإشرافية» ينصّ على صلاحيات رئيس الجمهورية من المادة 49 وحتى المادة 63 منه «أولاً، تمّ استكمل النص في المادة 64 على صلاحيات رئيس مجلس الوزراء في «ثانياً، وفي المواد من 75 حتى المادة 72 على صلاحيات مجلس الوزراء، وهذا كله يعني أن السلطة التنفيذية في لبنان تتولاهما مؤسسة «مثلة» الأضلاع أي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء مجتمعاً.

هذه المؤسسات الثلاث تمارس مهماتها وفقاً لأحكام الدستور الصريحة والواضحة، ما يتيح الاستنتاج أن السلطة التنفيذية أو الإشرافية أصبحت منوطة بهذه المؤسسات مجتمعاً، بعد التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور وفقاً لاتفاق الطائف، واتجاه واحد هو نقل السلطة التنفيذية من مفهوم وحدانية أو فردية ممارسة هذه السلطة أو ما يسمى بشخصانية الممارسة المنفردة التي كانت سائدة قبل اتفاق الطائف إلى مفهوم جديد لممارسة السلطة يتمثل في ما يسمى بثنائية السلطة التنفيذية، وهي المعادلة المعروفة في العديد من الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، ولا حاجة إلى التذكير كم كلت هذه الإصلاحات الدستورية في ممارسة السلطة الإشرافية من حروب وانتفاضات استمرت سنوات طويلة قادت أخيراً إلى اتفاق الطائف.

إنّ يولي لبنان اليوم السلطة الإشرافية إلى مجلس الوزراء الذي يتولاهما بالفعل وعملياً من خلال آلية واضحة وصريحة ولا تحرم منها رئيس الجمهورية إنما حدّد له صلاحياته كجزء من هذه السلطة، يمارس صلاحيات محدودة.

في هذه الأيام، وبعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، أصبح مشروعاً طرح السؤال هل نحن أمام فراغ في السلطة الإشرافية أم أن هناك فقط شغور في أحد مراكز السلطة التنفيذية؟

انطلاقاً مما تقدّم، نستطيع القول إن غياب أحد أضلاع مثلث السلطة الإشرافية هو في الحقيقة شغور في مركز من مراكز هذه السلطة، وقد تحسّب من الدستور من خلال المادة 62 منه الذي أنط بمجلس الوزراء مجتمعاً صلاحية ممارسة سلطات صلاحيات رئيس الجمهورية في حال خلو سدة الرئاسة لأي سبب كان، وفي حال عدم تمكن مجلس النواب من انتخاب رئيس للجمهورية في الوقت المحدّد دستورياً (المادة 49 من الدستور).

إنّ ليس هناك فراغ في السلطة الإشرافية التي كانت منوطة برئيس الجمهورية، إنما هناك شغور في مركز جدير بنا الاعتراف أنه على قدر كبير من الأهمية ومن الضروري العمل على ملء هذا الشغور في أقرب فرصة ممكنة، إنما يجب ألاّ نعق في الخوف والهلع، خاصة أن المؤسسة المكلفة بملء الشغور وكالة وهي مجلس الوزراء مجتمعاً هي مؤسسة كاملة الأوصاف لا ينقصها أي عنصر من عناصر الشرعية.

تجدد الإشارة هنا إلى أن الأطراف كافة المعنية بانتخاب رئيس الجمهورية كانت عارفة، بل على ثقة أنه لن يكون ثمة إمكان لانتخاب رئيس، نظراً إلى واقع الظروف السائدة في البلاد وبسبب الانقسام السياسي، لذا حرصت على أن تكون الحكومة كاملة الشرعية تحسباً لكونها ستتملأ فراغاً مقيلاً في أحد أركان السلطة الإشرافية، وهنا نطرح مسألة كثر الحديث عنها في الإعلام حول عدم الميثاقية في السلطة الإشرافية بعد غياب رئيس الجمهورية عن السلطة والشغور في مركزه، يصحّ لنا أن نطرح السؤال: هل إن مجلس الوزراء يتشكل من طرف واحد أو من فئة واحدة؟ خاصة أن هذه الحكومة هي حكومة شاملة تجمع مختلف مكونات البلد تقريباً، أو معظمها. لذلك نقول ليس هناك أي خوف من المستقبل فهناك سلطة كاملة تمارس صلاحياتها ضمن الأصول الدستورية، وضروري القول إنه ليس هناك فراغ في السلطة بل شغور في أحد أضلاع المثلث المكوّن للسلطة الإشرافية.